

## الزامية التصنيف تطور سوق رأس المال

# زيدى: الوكالة الإسلامية الدولية تترقب اعتماديتها من «المركزي»

**الوقت - هنا بوجي:**

دعا الرئيس التنفيذي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف جمال عباس زيدى السلطات النقدية إلى إلزام المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية بالتصنيف، وقال زيدى في لقاء مع الوقت إن التصنيف ليس مطلباً إلزامياً هنا في البحرين أو في دول المنطقة ويجب جعله إلزامياً لأنه لا توجد طريقة أخرى للمستثمرين للحكم على أداء المؤسسات وتوقعاتها المستقبلية مشيراً إلى أن ذلك يصب في نهاية الأمر يصب في تطوير سوق رأس المال بشكل كبير، ويجلب أيضاً شفافية أكبر فعندما تطلب الشركات تصنيفها لا بد من تفتح دفاترها والكشف على ممارساتها والكيفية التي يتخذ بها القرار.

وقال زيدى إن «الوكالة» على اتصال مع مصرف البحرين المركزي وأعلمته بأنها طورت نموذجاً للتقييم والتصنيف إلا أن إلزامية تطبيقه كمطلب إلزامي تعود للسلطات التي يجب أن تأخذ في اعتبارها أن إلزامية تصنيف المؤسسات والأدوات الاستثمارية أصبحت متبعه في كثير من الأسواق ومنها مثلاً باكستان وماليزيا فجميع البنوك يجب أن تكون مصنفة حتى تتمكن من إصدار أدوات الدين وغيره.

كذلك قال زيدى إن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تعمل حالياً مع مصرف البحرين المركزي للحصول على قبول للتصنيف الذي تصدره «الوكالة»، من قبله، وأنها قد حصلت على الرد الإيجابي في هذا الشأن شفها وعقدت اجتماعات عدة مع «المركزي» ومن المرتقب أن يصدر بياناً باعتماده معايير «الوكالة» بشكل رسمي.

وتوقع زيدى أن تصدر «الوكالة» أول ثلاث تصنيفات قبل نهاية العام الجاري فالوكالة تعمل حالياً على تصنيف «بنك البحرين الإسلامي» من البحرين، و«صندوق انجازات للتكنولوجيا» في دبي بالإضافة إلى مؤسسة مالية تركية لم تعلن عن نفسها حتى الآن كما أن الوكالة لديها 15 طلباً للتصنيف يتم العمل عليها تباعاً في الفترة المقبلة. وفيما يلي نص لقاء «الوقت» مع الرئيس التنفيذي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف جمال عباس زيدى:

كيف تقارن معايير التصنيف التي تعتمدوها الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف مع المعايير المعتمدة عالمياً، هل تم تبني الأخيرة و«أسلمتها» والبناء عليها أم أن «الوكالة» أسست معاييرها الخاصة؟

ان هذه المعايير شبيهة بالمعايير المستخدمة في كل مكان، هناك الكثير من المعايير ليس لها علاقة بالشرعية مثل الإدارة، التكنولوجيا، كفاية رأس المال أيضاً ليس هناك اختلافات في تقييمها، ولكن من الممكن أن تكون هناك اختلافات في طريقة إدارة الأعمال بين المصارف التقليدية والإسلامية فبالنظر بشكل شمولي إلى البنوك الإسلامية نجد أنها تأخذ أموالاً من مجموعة من الناس وتعطي الأموال نفسها لمجموعة أخرى من الناس ولكن الفارق هنا هو أن التقليدية تقدم الأموال وتسترجعها مضافة إليها كلفة أسعار الفائدة التي تفرضا على المستفيدين، أما الإسلامية فلا تعطي أموالاً بكلفة معينة وإنما تشارك في أنشطة العمل إما من خلال عقود المضاربة أو المشاركة أو شراء السلعة على أسس المرابحة، فطبيعة العمليات مختلفة ولذلك يتم النظر إليها بشكل مختلف عند تقييمها إذ يتم النظر إلى قدرات البنوك الإسلامية في تقييم الأعمال التي تدخل شريكاً فيها مع عملائها.

أهم ما تأخذه وكالة التصنيف في الاعتبار هو تحليل المخاطرة في كل معاملة، وهناك طرق مختلفة لذلك.

ما المعايير التي تستخدمها الوكالة للتصنيف وهل تتقاطع مع معايير وكالات التصنيف التقليدية؟

هناك عدد من العناصر يتم تقييمها وهي الإدارة، فننظر الوكالة إلى جودة الإدارة ونعني بها الملاك، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتنظر إلى الخبراء وأدائهم وخلفياتهم التاريخية، وأهمية هذا العنصر تكمن في أنه في حال كون الإدارة سينة فإن أداء المؤسسة سيكون سينا في حال الأزمات، وفي حال كون الإدارة جيدة فإنها بإمكانها أن توفر الدعم لرفع المؤسسة في الأوقات الصعبة.

أيضاً يتم تقييم عنصر تكنولوجيا المعلومات ومصادرها فهي تزود المؤسسة بميزة تنافسية، ويتم النظر إلى نوع التكنولوجيا ومدى حداثةها، وعدد المتخصصين الذين توظفهم المؤسسة لها الغرض، والعنصر الثالث الذي يتم تقييمه هو مصادر التمويل وتقييم مدى قدرة الشركة على الاقتراض في وقت الصعوبات ويتم أيضاً تقييم جودة الأصول فننظر في جانب المطلوبات إلى القروض التي تقدمها المؤسسة، وحجم العائد على القروض وما إذا كانت استثمارات آمنة أو بها بعض المخاطرة، وحجم السيولة، وننظر أيضاً إلى الأصول فيما يتعلق بجودة العائد وبإمكانية استعادة الاستثمارات الأساسية والسيولة، كما تقارن بين مواعيد استحقاق الأصول ومواعيد استحقاق المطلوبات إذ إن الموجودات يجب أن تكون أكثر من المطلوبات دائماً كقاعدة عامة.

كما تقيم مصادر الإيرادات وما إذا كانت مصادر مستقرة ومستدامة وكافية للتوسعات المستقبلية، ومدى إمكان استبقاء فوائض لغرضين الأول التوزيع النقدي على المساهمين والثاني لإعادة الاستثمار في المؤسسة، فالمؤسسة النامية تحتاج

دائماً الى المزيد من الاستثمار في القوى البشرية، التكنولوجيا، التسويق، البحوث وغيره فالوكالة هنا تنظر الى هذه الإيرادات وكيف تم توزيعها.

وأشير هنا الى أنه، وعلى سبيل المثال، فتوزيع كل الإيرادات على المساهمين لا يعتبر أمراً إيجابياً من وجهة نظر وكالة التصنيف لأن كل المؤسسات تمر بدورات عمل جيدة وسينة ففي الجودة يجب أن تستثمر في التطوير.

أيضاً ننظر في الرقابة والإشراف وفعالية التدقيق الداخلي لأهميته في تنبيه الإدارة الى أية صعوبات محتملة.

ومن العناصر التي تؤخذ في اعتبار المصنفين النظر في رأس المال وكفايته لاستمرارية الأعمال.

وأشير الى أنه في مجال تقييم الوضع الائتماني لا يوجد فرق بين شركة إسلامية أو شركة غير إسلامية فالاختلاف الوحيد هو في طريقة الحصول على التمويل فالشركات التقليدية تقترض على أساس معدلات الفائدة بينما تقترض المؤسسات الإسلامية على أساس المربحة، هنا نحن نصنف هذه المؤسسات بشكل مختلف لأن كلاً منها تستخدم أسلوباً مختلفاً الاقتراض فتقييمنا للمخاطر سيكون مختلفاً.

هل تنظرون في تقييمكم أيضاً الى صرامة التقيد بالشريعة من قبل المؤسسات الإسلامية ؟

في هذه المجال نحن فريدون كوكالة، مع الإشارة الى أننا نقدم نوعين من الخدمة الأولى هي تقييم الائتمان بالنظر الى القوة المالية للمؤسسات لتلبية التزاماتها المالية، والخدمة الثانية التي تتميز بها عن باقي وكالات التصنيف العالمية هي تصنيف جودة تطبيق الشريعة وهاتان خدمتان منفصلتان، فتحت تصنيف تطبيق الشريعة نحن نقيم مستوى تماشي المؤسسة الإسلامية موضوع التصنيف مع مبادئ وإجراءات الشريعة والمعايير التي نستخدمها تختلف كلياً عن تلك التي نستخدمها للتصنيف الائتماني، نبدأها بمجلس أو اللجنة الشرعية ومدى شهرته ومعرفته في القضايا الشرعية وفي المالية والأعمال وكذلك عدد اللقاءات التي يعقدها وأجندة أعماله وعمق المناقشات ومدتها وغيره، فالمعروف أن دليل عمل المؤسسة الاسترشادي بكامله تضعه هذه اللجنة الشرعية، كما ننظر الوكالة هنا الى تقييم المنتجات أيضاً وشفافية الإعلان عن المنتجات والخدمات الإسلامية التي تقدمها وبعدها يخضع التقييم الى نظام التقييم بالنقاط وبعدها يمنح التصنيف. مع العلم أن تصنيف مدى التماشي مع تعاليم الشريعة هو مطلب اختياري للمؤسسات التي ترد الى الوكالة من أجل التصنيف الائتماني.

من هم منافسكم من وكالات التصنيف، وهل لدى هذه الوكالات أذرع للتصنيف الإسلامي ؟

جميع وكالات التصنيف هم منافسون ولكن لا توجد حتى أية وكالة تصنيف لمدى التزام المؤسسات المالية بتعاليم الشريعة الإسلامية في تعاملاتها.

المعروف أن هناك اختلافات في التفسيرات الشرعية فيما بين المؤسسات المالية الإسلامية، فكيف تضعون معايير التقييم لتحتوي الاختلافات كافة؟

لقد اخترنا 19 من علماء الشريعة من أقاليم جغرافية، ومدارس فقهية مختلفة، وعندما نقوم بتصنيف مؤسسة نركز على التزامها الكامل بالتعاليم التي تضعها اللجنة الشرعية الخاصة بها، وأشير هنا أن هناك تضخيماً لهذه الاختلافات عما هي حقا عليه، الشريعة هي عبارة عن قانون وأي قانون يفسر بشكل مختلف من قانوني الى آخر ولذلك تكون هناك الكثير من القضايا في المحاكم المختلفة.

المعروف أن كثيراً من المؤسسات يصعب عليها الاقتراض خصوصاً من السوق الإقليمية أو العالمية من دون أن يكون لديها تصنيف ائتماني، كيف كانت المؤسسات الإسلامية تقيم وتصنف من دون وجود وكالة تصنيف إسلامية؟ هل يكفي التصنيف الائتماني؟

كما قلت فإن المؤسسات الإسلامية بإمكانها الحصول على التصنيف الائتماني من أي وكالة تصنيف وهو الأمر المطلوب للحصول على التمويل من السوق، ولكن قبل إنشاء هذه الوكالة لم يكن هناك تقييم لمدى التزام المؤسسات الإسلامية بتطبيق تعاليم الشريعة في تعاملاتها المصرفية.

والمعروف أن الحصول على تصنيف ائتماني ليس مطلباً إلزامياً هنا في البحرين أو في دول المنطقة، وأنا أعتقد يجب جعله إجبارياً هنا لأنه لا توجد طريقة أخرى للمستثمرين للحكم على أداء المؤسسات وتوقعاتها المستقبلية فالمستثمر من حقه أن يتعرف قبل أن يوظف أمواله في اقراض المؤسسات وهذا في نهاية الأمر يصب في تطوير سوق رأس المال بشكل كبير. ويجلب أيضاً شفافية أكبر فعندما تطلب الشركات تصنيفها لا بد من تفتح دفاترها والكشف على ممارساتها والكيفية التي يتخذ بها القرار.

وفي هذا الشأن نحن على اتصال مع بنك البحرين المركزي، إذا أعلمناه بأننا طورنا نموذجاً للتقييم، وأننا نقدم خدماتنا ولكن إلزامية تطبيق كالمطلب إلزامي يعود للسلطات التي يجب أن تأخذ في اعتبارها أن إلزامية تصنيف المؤسسات والأدوات الاستثمارية أصبحت متبعه في كثير من الأسواق ومنها مثلاً باكستان وماليزيا فجميع البنوك يجب أن تكون مصنفة حتى تتمكن من إصدار أدوات الدين وغيره، ولكن ربما هنا بسبب وفرة المال فإن المستثمر نفسه لا يطلب تصنيفاً وبعضهم ممكن أن يقوم بالاقتراض داخلياً من الأسواق وليس بالضرورة أن يخضع لتصنيف لأنهم يحصلون دائماً على مستثمرين ولكنه أمر ليس صحيحاً فكل من يذهب للاقتراض من السوق لا بد من أن يكون لديه تصنيف. في أوروبا وأميركا تمت الاستجابة لقوى السوق منذ مئات السنين، وفي الشرق فرضه المشرعون وهو موجود وإجباري.

متى تتوقعون أن تبدأ الوكالة اصدار تصنيفها للمؤسسات المالية؟

أتوقع أن نصدر أول ثلاث تصنيفات للوكالة قبل نهاية العام الجاري، فالوكالة تعمل حالياً على تصنيف «بنك البحرين الإسلامي» من البحرين، و«صندوق إنجازات للتكنولوجيا» في دبي إضافة الى مؤسسة مالية تركية لم تعلم حتى الآن عن نفسها، إلا أن الوكالة من ناحية ثانية لديها 15 طلباً للتصنيف يتم العمل عليها تباعاً في الفترة المقبلة.

وكم تستغرق عملية التصنيف ؟

تستغرق عملية التصنيف ما بين 6 الى 8 أسابيع إلا أن الأمر يعتمد أيضا على مدى جاهزية المؤسسات بالمعلومات المطلوبة لإجراء عملية التصنيف.

كيف رأيت عمليات طرح أسهم عدد من المؤسسات المالية للاكتتاب العام في الفترة الماضية من دون إلزامية أن تكون مصنفة انتمائيا سواء الإسلامية أم التقليدية؟

هم يعدون نشرة أو مذكرة يتم نشرها ولكنها في النهاية معدة من قبل المؤسسة نفسها وليس من قبل طرف ثالث وليست بالشفافية التي يكون عليها تقرير التصنيف الانتمائي الذي تعده وكالة تصنيف مستقلة ومحيدة، فأى مؤسسة تستطيع أن تعد وتنشر ما تريد عن نفسها...أنا أعتقد أن التصنيف هو إجراء ضروري كجزء من عملية الشفافية المطلوبة لتطوير سوق المال.

ما مدى اعتمادية التصنيف الذي تصدره الوكالة ؟

لا توجد اعتمادية للتصنيف الذي تصدره وكالات التصنيف، فالأمر يعتمد على مقبولية التصنيف في السوق وهذه المقبولية تأتي تدريجيا، ولأننا جدد في السوق فلا يمكننا القول إن التصنيف الذي تصدره سيكون مقبولا في أميركا وأوروبا فالأمر لا بد من أن يستغرق بعض الوقت بعد أن تصبح تقاريرنا وطريقة عملنا متوافرة للاطلاع عليها ومن ثم ستكتسب الوكالة المقبولية دوليا.

نحن نعمل حاليا مع مصرف البحرين المركزي للحصول على قبول للتصنيف الذي تصدره الوكالة من قبله وقد حصلنا على الرد الايجابي في هذا الشأن شفويا وعقدنا اجتماعات عدة مع «المركزي» من المقترض أن يصدر بيانا بذلك بشكل رسمي . وقد عقدنا لقاءات مبدئية مع السلطات النقدية في كل من الكويت وماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتم اطلاعها على أنشطتنا وعلى طريقة عملنا.

وأشير هنا الى اسم الوكالة الإسلامية الدولية قد ضمن في قائمة «البنك الإسلامي للتنمية» أي أن «البنك» سيعتمد التصنيف الذي تصدره الوكالة للمؤسسات المالية، كما حصلنا على اعتماد السلطات النقدية في دبي.

وعلى الصعيد الاقليمي والدولي نقوم بالتواصل مع المصارف المركزية في الدول المستهدفة للحصول على اعتماديتها للتصنيف الذي تصدره الوكالة للمؤسسات المالية.

وتركيزنا الآن على دول الخليج ومنها سنتوسع الى دول اسلامية أخرى.

وربما تجد الإشارة هنا الى أن هناك أموراً أخرى على وكالة التصنيف أن تقوم بها وهي توعية السوق الى أهمية التصنيف ولذلك فنحن نعد ندوات وورش عمل من أجل هذا الغرض ففي ديسمبر/كانون الأول الماضي أقمنا ورشة من خلال مؤتمر المصارف العالمي .

كذلك نحضر حاليا الى إقامة ندوة التصنيفات الدولية مع معهد البحرين للدراسات المصرفية، وإضافة الى ذلك تتلقى الوكالة دعوات للحديث عن طبيعة التصنيف الإسلامي والانتمائي في المحافل المالية الدولية، كما أننا نتوسع حاليا في تفاعلنا مع المؤسسات والهيئات مثل هيئة المعايير المحاسبية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية و حصلنا على عضوية جمعية وكالات التصنيف الانتمائي في آسيا «أكرا» وهي جمعية ذات صيت عالي إذ يقوم على دعمها البنك الآسيوي للتنمية وتضم 22 وكالة تصنيف في آسيا كأعضاء وهي تعمل على خلق الانسجام بين المعايير وتطوير أفضل الممارسات في وكالات التصنيف .

ونسعى في الفترة المقبلة للحصول على عضوية مجلس الخدمات الإسلامية ومقره ماليزيا وكذلك حصلنا أخيراً على موافقة المجلس لطلب عضوية «المعهد المالي الدولي» المعروف في واشنطن الذي يضم أكثر من 350 عضواً من مختلف دول العالم.